

47 سؤال لمادة فقه المعاملات 1
من اختبارات الترم الذي طاف
من إيلاف وتنسيق وحل شمالي غير

1. من باع سلعة على شخص بثمان مؤجل ثم اشتراها منه بثمان حال اقل من المؤجل , تسمى هذه المعاملة بيع:

تورق

مرايحة

سلم

عينة

2. قال صلى الله عليه وسلم : " يأتي على الناس زمان يستحلون. ".....

الربا بالبيع

عرض الدنيا بالآخرة

أموال الناس بالباطل

المعازف والقمار

3. يعتبر الشرط في البيع ساري المفعول إذا تم اشتراطه:

في صلب العقد

قبل العقد لا بعده

بعد العقد لا قبله

بعد العقد أو قبله

4. شرط التراضي من شروط:

العاقدين

المعقود عليه

المعقود فيه

الشاهدين

5. "إنما البيع عن تراض " هذا قول:

الله تبارك وتعالى.

رسول الله صلى الله عليه وسلم.

عمر بن الخطاب رضي الله عنه

ابن عباس رضي الله عنه.

6. من الصور التي لا تدخل في بيع المعاطاة:

إن صدر لفظ من البائع ومن المشتري إعطاء.

بوضع الثمن وأخذ المثلن.

إن صدر من البائع إيجاب لفظي ومن المشتري قبول لفظي.

إن صدر من البائع إيجاب لفظي فقط ومن المشتري أخذ.

7. الرهن لغة بمعنى:

أ. الثبوت واللزوم

ب. الدوام لا الثبوت

ج. الثبوت والدوام

د. اللزوم والدوام

8. ذهب جمهور العلماء إلى أن صاحب الحق له أن يطالب بحقه من:

أ. الضامن والمضمون.

ب. الضامن ويرجع الضامن على المضمون.

ج. المضمون ويرجع المضمون على الضامن.

د. المضمون فإن امتنع عاد على الضامن.

9. (نقل دين من ذمة لذمة أخرى) يسمى:

الكفالة

القرض

الحوالة

الضمان

10. (من عليه دين حال لا يتسع له ماله الموجود) يسمى:

معسرا

مماظلا

ذو عسرة

مفلسا

11. إن صدر من المشتري لفظ والبائع إعطاء تكون المعاملة:

سلف

إجارة

بيع المعاطاة

بيع السلم

12. يصح بيع:

الصغير

السفية

الصغير المميز الغير مأذون له

مملوك أذن له سيده

13. من شروط العاقدين أن:

التمن مقدورا على تسلمه

التمن مقدورا على تسليمه

يكون جائز التصرف

يكون معلوما

14. يشترط في العاقدين توفر:

شرطان

ثلاثة شروط

أربعة شروط

خمسة شروط

15. لا يجوز التشاغل بالبيع والشراء بعد الأذان عن صلاة:

كل الصلوات

الجمعة

العشاء

الفجر

16. إذا جاء البادي للحاضر وطلب أن يبيع أو يشتري له فهو تصرف:

حرام

جائز

ممنوع عرفا

لا بأس به

17. إذا تبايعتم بالعينه وأخذتم أذنان:

البقر

الإبل

الغنم

الكلاب

18. قسم العلماء الشروط الصحيحة في البيع إلى:

أربعة أقسام

ستة أقسام

خمسة أقسام

قسمين

19. إذا جاء المبيع خلافا للوصف المشروط في العقد فللمشتري:

حق الفسخ لا الإمساك مع التفويض.

الخيار بين الفسخ أو الإمضاء مع التعويض

التعويض

الإمساك

20. إذا شرط أحد العاقدين بذل منفعة مباحة فالبيع:

يحرم

صحيح

جائز

باطل

21. شروط فاسدة يبطل بها الشرط ولا يفسد بها العقد:

إذا اشترط أحدهما على الآخر عقدا آخر

من اشترط على البائع أنه إذا خسر في بيعها ردها.

إذا اشترط البائع على المشتري أن يشترك معه في عمل.

من اشترط على المشتري أن يقرضه مبلغ من المال.

22. أنواع الخيار:

خمسة

ستة

سبعة

ثمانية

23. إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار , دليل جواز خيار:

خيار المجلس

خيار التخبير

خيار الشرط

خيار البيع

24. إذا فارق أحدهما أخاه بقصد إسقاط خيار المجلس:

يجوز

بحرم

لا بأس به

لا شيء مما ذكر

25. صور خيار الغبن:

ثلاثة

أربعة

أثنان

خمسة

26. ظن بعض الناس أن الحوالة على غير وفق القياس , والصحيح بأنها جارية على وفق

القياس وقد رد عليهم:

ابن القيم

ابن عباس

ابن تيمية

زيد بن ثابت

27. يزيد في السلعة ولا يريد شرائها:

الغابن

المشتري

الناجش

المستربل

28. أخذ العوض على الضمان:

لا يجوز أخذه

لا بأس بأخذه

من المصلحة أخذه

إعانة للمضمون مباحة

29. المسترسل هو:

من يرسل شخص لشراء سلعة بغبن

من يجهل القيمة ولا يحسن أن يناقش في الثمن.

من يشتري ليبيع بيع مباح.

من يأكل أموال الناس بالباطل.

30. إظهار المعيبة بمظهر السليمة:

الغبن

الغش الظاهر

التدليس

التصريية

31. نماء الرهن يلحق إذا كان:

متصلا

منفصلا

كاملا

ناقصا

32. ما تلف تلف يسيرا من الثمر لا يعتبر من الجوائح وقدرة بعض العلماء:

بما دون الربع

بما دون السدس

بما دون الثلث

بما دون النصف

33. صورة لا يجوز بيع الثمر فيها:

بيع الثمر قبل بدو صلاحه بأصوله.

بيع الثمر قبل بدو صلاحه لمالك الأصل.

بيع الثمر قبل بدو صلاحه بشرط القطع في الحال.

بيع الثمر قبل بدو صلاحها.

34. التصريية : من يبتاعها فهو بخير النظرين بعد أن يطلبها إن شاء أمسك وإن شاء ردها

وصاعا من:

بُر

شعير

تمر

حليب

35. إذا علم المشتري بالعيب بعد العقد فله:

حق الفسخ ويأخذ عوض البيع.

حق العوض فقط

حق التخيير بين الفسخ وبين أن يمضي البيع ويأخذ عوض العيب.

حق إسترجاع الثمن مع عدم إرجاع السلعة.

36. لا يشترط في صحة الحوالة:

اتفاق الدينين المحال به والمحال عليه.

رضى المحيل لأن الحق عليه.

رضى المحال عليه.

إن كان الدين مستقرا في ذمة المحال عليه.

37. التفويض لغة:

الوكالة

الحوالة

الضمان

جميع ما ذكر

"38. إذا كان لك على رجل حق فأهدى إليك حمل تبين فلا تأخذه , فإنه ربا " القائل هو:

النبي صلى الله عليه وسلم

عبد الله بن سلام رضي الله عنه

عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

39. حكم الوكالة:

حرام

عقد باطل

عقد جائز من الطرفين.

غير صحيحة

"40. أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه وأذن فيه " , القائل

هو:

النبي صلى الله عليه وسلم

ابن مسعود

ابن عباس

علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين

41. تبرأ ذمة الضامن :

إذا تعثر السداد عن المضمون.

إذا برئت ذمة المضمون عنه من الدين.

إذا تعدد الضامنين.

جميع ما ذكر.

42. حكم إقراض ولي اليتيم من مال اليتيم:

يجوز.

لا يجوز.

له أجر ولليتيم أجر.

لا بأس به.

43. حكم بيع البر بالشعير:

جائز في كل الأحوال وعلى أي حال.

يحرم فيه التفاضل.

يجوز فيه التفاضل ويجوز التأجيل.

يحرم فيه التأجيل وجاز فيه التفاضل.

44. أنواع الربا:

ربا النجش , ربا النسيئة , ربا قلب الدين على المعسر.

ربا النسيئة , ربا الفضل

ربا قلب الدين على المعسر فقط.

ربا الزيادة في أحد العوضين فقط.

"45. تحريم الربا أشد من الميسر " قالها:

ابن عباس رضي الله عنه.

ابن تيمية رحمة الله.

ابن مسعود رضي الله عنه.

عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

46. يشترط لرجوع من وجد ماله عند المفلس المحجور عليه:

خمسة شروط

ستة شروط

سبعة شروط

ثمانية شروط

47. إذا تم بيع الدار فالبيع يشمل:

الفرش المنفصلة.

ما دفن في أرضها للحفظ.

الحيال.

الأبواب المنصوية.